الخاتمة

تبين مما سبق أهمية الوزارة في الإسلام ، وترسيخ فكرتها وقدمها ، ونضوج فكرتها ، في تاريخ المسلمين نظرياً وعملياً .

وأن الهدف من الوزارة حراسة الدين ، وسياسة الدنيا ، ومشاركة الخليفة أو الإمام في أعمال الأمة ، ورعاية مصالح الناس ، وتحقيق مقاصد الشريعة .

وتبين أن المسلمين أوجدوا وزارة التفويض لتكون نيابة مطلقة أو مقيدة عن الإمام ، لذلك تشددوا في شروط وزير التفويض لأهميته ، وخطورة منصبه ، وحددوا العلاقة بينه وبين الإمام ، وبينوا شروطه .

ثم توسع الفقهاء في بيان وزير التنفيذ ، مع تحديد شروطه ، وبيان أعماله ، وصلته بالإمام أو وزير التفويض .

ثم وضح الفقهاء العلاقة بين وزيري التفويض والتنفيذ ، وأوجه الاختلاف بينهما ، بما ينظم شؤون الدولة الإسلامية ، ويرعى مصالح الأمة والناس ، على أحسن وجه ، وأكمل صورة ، وهو ما تحقق عملياً في التاريخ الإسلامي في الشرق والغرب والوسط ، في المدينة المنورة ، ودمشق وبغداد والقاهرة والأندلس واستانبول .

ثم وضح الفقهاء طريقة انتهاء الوزارة بالعزل والتغيير بما يعود بالمصلحة والمنفعة على الأمة والناس والدولة ، مع إمكان العودة إلى الوزارة من جديد .

وبذلك تتحدد معالم الطريق في الدولة الإسلامية ، ويتم توزيع العمل والاختصاصات ، وأن النصوص الواردة في الوزارة عامة ومطلقة ، ويتم تكييفها وتغييرها وتعديلها حسب الزمان والمكان والمصلحة ، وبذلك ينطبق عليها القاعدة الفقهية : « لا ينكر تغير الأحكام المبنية على العرف والمصلحة والاجتهاد بتغير الأزمان » ، ويتأكد لنا سبق الفقهاء والحكام المسلمين إلى إقامة الدولة الرشيدة ، وتدبير أمورها ، والسعي على تأمين لوازمها ومتطلباتها ، لتحقيق المصالح والمنافع ودفع المفاسد ، ومجابهة الأحداث والحاجات ، ولا مانع من تطوير هذه الأعمال والمناصب ، وإن تغيرت الأسماء اليوم والمصطلحات مع اختلاف الأنظمة والحكومات والأزمان .

ولنا الأمل الوطيد في عودة الدولة الراشدة ، وقيام الحكومة الإسلامية العادلة ، لتلتقي الأحكام الإلهية مع حسن التنظيم والتنفيذ ، ويتحقق الخير ، ويعم النفع ، وتسود السعادة الروحية والنفسية والفكرية والعقلية والاجتماعية والسياسية ، وما ذلك على الله بعزيز .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

* * *